ملخص الموضوعات المعروضة على الجمعية العامة العادية
٣٠ مارس ٢٠٢١

الموضوع الأول

(أ) تقرير مجلس الإدارة
عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١

مرفق للعرض على الجمعية العامة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١، وذلك للمناقشة والتصديق عليه.

الموضوع الأول

(ب) تقرير الحوكمة وتقرير مراقبي الحسابات عنه
عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١

مرفق للعرض على الجمعية العامة تقرير الحوكمة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ الصادر من مجلس إدارة البنك، وتقرير مراقبي الحسابات عن مدى مطابقته لقواعد حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٨/٢

الموضوع الأول
(ج) أسئلة وطلبات مقدمة من المساهمين

- **الرد على أسئلة المساهمين الواردة خلال المدة القانونية**
- **طلبات واردة من المساهمين**

طلب مساهم مالك لعدد ١٧٢٥ سهم (تمثل نسبة ٠,٠٠٠١٢% من رأسمال البنك) والوارد لمجلس الإدارة والذي يطلب فيه عرض قرار البنك المركزي الصادر في ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٠ وتقرير تفتيش البنك المركزي الذي صدر على أساسه القرار المشار اليه وكافة المستندات المتوفرة لدى البنك والمتعلقة به وكافة الجزاءات الموقعة على البنك، واقتراحه تضمين جدول أعمال الجمعية أنه يريد رفع واثارة نزاعات تمس المصلحة العامة والمشتركة للبنك باسم جموع المساهمين وبمقتضى قرار من الجمعية العامة وفقاً للمادة ٥٥ مكرر من النظام الأساسي للبنك ضد المسئول التنفيذي الرئيسي وعضو مجلس إدارة البنك، وجميع المسئولين التنفيذيين بالبنك، وضد الرئيس السابق للبنك بغرض رفع دعوى المسئولية المدنية ضدهم بالإضافة إلى سحب الثقة منهم وعزلهم.

المقترح من مجلس الإدارة بشأن الطلب أعلاه:

بعد الدراسة والحصول على الرأي القانوني من الإدارة المعنية داخل البنك ومن المستشار القانوني الخارجي الذي تم الاستعانة به، التوصية هي عدم إمكان الاستجابة لما ورد بالطلب، وذلك استناداً إلى:

- أن نشر محتوى خطاب البنك المركزي المؤرخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٠ والمتضمن الإجراءات المتخذة حيال ما تكشف له في ضوء الفحص المحدود الذي أجراه هو أمر يختص به البنك المركزي وفقاً للمادة (١٤٤) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي (القانون ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠).
- أن نشر محتوى تقرير تفتيش البنك المركزي يتعارض مع السرية المصرفية الواجب الالتزام بها وفقاً للمادة (١٤٠) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي (القانون ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠).
- أن المادة (٤٢) مكرر "ز" من النظام الأساسي للبنك حددت من له حق إدراج بعض المسائل على جدول أعمال الجمعية العامة السنوية كما يلي: "(ز) كل ما يرى مجلس الإدارة أو الجهة الإدارية المختصة **أو المساهمون الذين يملكون ٥ % من رأس المال عرضه على الجمعية العامة.**" كما أكدت المادة ٦٣ (و) من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادة (٢٠٦) من لائحته التنفيذية **حق المساهمين الذين يملكون ٥ % على الأقل** من أسهم الشركة ان يطلبوا إدراج بعض المسائل في جدول اعمال الجمعية العامة العادية.

علماً بأن الالتزام بما سبق لا يحرم المساهم من حقه في اقامة دعوي المسؤولية المدنية على أعضاء مجلس الإدارة ولا يحتاج المساهم لإذن أو موافقة سابقة من الجمعية العامة أو اتخاذ أي إجراء آخر وذلك كله على النحو الذي تبينه المادة (١٠٢) من قانون الشركات رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١.

والمعروض بناءً على الأسباب أعلاه الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم إمكان الاستجابة لطلب المساهم.

الموضوع الثاني
تقرير مراقبي الحسابات عن القوائم المالية
عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١

مرفق للعرض على الجمعية العامة تقرير مراقبي الحسابات على القوائم المالية المستقلة والمجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١، وذلك للمناقشة والتصديق عليه.

الموضوع الثالث
القوائم المالية المستقلة والمجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١

مرفق للعرض على الجمعية العامة العادية القوائم المالية المستقلة والمجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وذلك للمناقشة والتصديق عليها.

الموضوع الرابع
حساب توزيع الأرباح المقترح عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٢١

نود إحاطة الجمعية العامة العادية بقرار البنك المركزي بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢١ بعدم السماح للبنوك بإجراء توزيعات نقدية من أرباح العام و/أو الأرباح المحتجزة القابلة للتوزيع على المساهمين، وذلك تدعيماً للقاعدة الرأسمالية للبنوك لمواجهة المخاطر المحتملة نتيجة استمرار أزمة انتشار فيروس كوفيد ١٩ مع السماح باجراء توزيعات للعاملين وكذلك صرف مكافأة مجلس الإدارة عن العام المالي ٢٠٢٠. ولذا يتقدم مجلس الإدارة باقتراح توزيع أسهم مجانية على المساهمين على النحو الوارد لاحقاً بالمذكرة. والأمر معروض على الجمعية العامة للتصديق على حساب توزيع الأرباح، وتفويض مجلس الإدارة في وضع واعتماد قواعد توزيع حصة العاملين في الأرباح.

	(بالألف جنيه مصري)
صافي أرباح العام القابلة للتوزيع في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١٠,٢٩٦,٠٧٠
توزع كالتالي:	
احتياطي قانوني	٥١٤,٩٣٩
احتياطي عام (*)	٨,٤٢٠,٤٧٩
حصة العاملين بالبنك	١,٠٢٩,٦٠٧
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٧٣,٦٤٣
مؤسسة البنك التجاري الدولي	١٥٤,٤٤١
صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي	١٠٢,٩٦١

تابع الموضوع الرابع

حساب توزيع الأرباح المقترح عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٢١

وفي ضوء ما سبق ووفقا لأحكام القوانين السارية والنظام الأساسي للبنك، يعرض مجلس الإدارة على الجمعية العامة النظر في الموافقة على توزيع مجاني من خلال إصدار مليار سهم للمساهمين تمويلاً من الاحتياطي العام بمبلغ ١٠ مليار جنيهاً مصرياً بعد الحصول على موافقات الجهات الرقابية، وبعد الانتهاء من تنفيذ الزيادة المجانية بعدد (٤٩٢,٥٦٠,٤٥٠) سهم (توزيع سهم مجاني لكل ٣ أسهم) الممولة من الاحتياطي العام بزيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١٤,٧٧٦,٨١٣,٤٠٠ جنيها مصريا إلى ١٩,٧٠٢,٤١٧,٩٠٠ جنيها مصرياً وفقاً لقرار الجمعية العامة في اجتماعها بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٠، وموافقة الجمعية على زيادة رأس المال المصدر بعدد (١٢,٢٧١,٥٧٠) سهم والتي تمثل الأسهم الخاصة بالسنة الثانية عشرة من برنامج تحفيز وإثابة العاملين والمديرين بالبنك عن طريق "الوعد بالبيع" والمعتمد من هيئة الرقابة المالية وذلك لوفاء البنك بالتزاماته تجاه العاملين، وذلك وفقاً للإفصاح الذي أقرته الهيئة العامة للرقابة المالية في ٨ مارس ٢٠٢١.

والأمر معروض على الجمعية العامة في تفويض مجلس الإدارة لتعديل المادة السادسة والسابعة ليعكسا الزيادات سالفة الذكر كل على حده، وذلك حال الحصول على موافقة الجهات الرقابية.

والأمر معروض على الجمعية العامة لتفويض رئيس مجلس الإدارة في السير في إجراءات الزيادات المذكورة بعاليه بعد الحصول على الموافقات اللازمة وله حق تفويض الغير في ذلك مع مراعاة قواعد القيد والشطب الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والإجراءات التنفيذية لها ببورصة الأوراق المالية. وكذلك تفويض السيد الأستاذ/ محيي الدين التهامي إبراهيم، رئيس القطاع القانوني بالبنك، في إنهاء الإجراءات المطلوبة مع الجهات الإدارية والرقابية، وفي التوقيع على عقود تعديل النظام الأساسي أمام الشهر العقاري المختص.

(*) الاحتياطي العام

	(بالألف جنيه مصري)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢٤,٧٦٥,٦٥٨
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢١ في حال موافقة الجمعية على حساب توزيع الأرباح المقترح	٣٣,١٨٦,١٣٧
ما يتم استخدامه في زيادة الأسهم المقررة في الجمعية العامة بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٠	(٤,٩٢٥,٦٠٤)
ما يتم استخدامه في حال الموافقة على مقترح التوزيعات المجانية بعدد مليار سهم بقيمة ١٠ جم للسهم والمعروضة على هذه الجمعية	(١٠,٠٠٠,٠٠٠)

٨/٥

الموضوع الخامس

التغييرات التي طرأت على تشكيل مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٠ وحتى تاريخ انعقاد الجمعية العامة

وفقا للإجراءات المنصوص عليها في قانون البنك المركزي والنظام المصرفي ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ وقانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاته، ووفقاً للمادة (٢٠) من النظام الأساسي للبنك والتي تقتضي إبلاغ الجمعية العامة بالتغييرات التي طرأت على تشكيل مجلس الإدارة منذ الاجتماع السابق للجمعية في ١٥ مارس ٢٠٢٠ وحتى تاريخ انعقاد الجمعية في ٣٠ مارس ٢٠٢١.

وفي هذا الإطار، نعرض على سيادتكم التغييرات التالية التي طرأت على تشكيل مجلس الإدارة خلال الفترة المذكورة وذلك للمصادقة عليها:

- استقالة السيد بيجان خسروشاهي كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلاً لاستثمارات شركة فيرفاكس القابضة للخدمات المالية اعتباراً من ١٢ أكتوبر ٢٠٢٠ نظراً لاستكماله ست سنوات في عضوية المجلس.
- انضمام السيد جاي مايكل باسلو* إلى مجلس الإدارة كعضو غير تنفيذي في ١٢ أكتوبر ٢٠٢٠.
- استقالة السيد أمين هشام عز العرب من مجلس إدارة البنك في ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٠.
- انتخاب السيد شريف سمير سامي رئيسًا غير تنفيذياً لمجلس الإدارة وتعيينه في ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٠، وذلك بعد الحصول على موافقة البنك المركزى المصري.
- انضمام السيد طارق عبد الحميد رشدي* إلى مجلس الإدارة كعضو غير تنفيذي في ٨ مارس ٢٠٢١.

وعليه، فإن التشكيل الحالي لمجلس الإدارة كما يلي:

- السيـــد/ شريف سمير محمود سامي – رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي.
- السيـــد/ حسين محمد ماجد حسين أباظة – المسئول التنفيذي الرئيسي وعضو مجلس الإدارة.
- الدكتورة/ أماني محمد نجيب أبو زيد - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
- السيـــدة/ ماجدة رأفت جندي حبيب - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
- السيـــد/ باريش داتاترايا سوكتانكار - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
- السيـــد/ راجيف كريشان لان كاكار - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
- السيـــد/ جـــاي-مايكـــل باســـلو - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي*
- السيـــد/ طارق عبد الحميد رشدي - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي*

***نبذة عن السيرة الذاتية للسادة الأعضاء الجدد:**

السيد / چاي مايكل باسلو

يَتَمَتَّع السيد/ چاي مايكل باسلو بخبرات طويله اكتسبها خلال الأربعة عقود الماضية. وقد أمضى سيادته ١٦ عامًا من حياته المهنية في قطاع إدارة المخاطر في مؤسسة (J.P Morgan)، حيث ترأّس سيادتَه مجموعة كبيرة من القطاعات. قبل تقاعُد السيد/ باسلو في عام ٢٠١٩، شَغِل سيادته منصِب رئيس إدارة المخاطر في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا لقطاع إدارة الثروات في (J.P Morgan)، ورئيس قطاع إدارة المخاطر في لندن. وقد عَمِل السيد/ باسلو قبل ذلك في قطاع إدارة مخاطر الائتمان، حيث أشرّف على مجموعة مُتنوعة من الشركات والقطاعات المالية والاقتصادية التي تعمل في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، كما أمضى سيادته خلال تلك الفترة ما يزيد عن ثلاث سنوات كرئيس لمخاطر الائتمان في مِنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في دُبي، ثم عاد إلى لندن ليشغل منصب رئيس قطاع مخاطر الائتمان في أسواق مِنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

وعَمِل السيد/ باسلو في أواخر التسعينيات في شركة (Chase) للأوراق المالية كمُديرًا تنفيذيًا للخدمات المصرفية الاستثمارية للعُملاء حيثُ كان مسؤولًا عن مُشَغِلي الاتصالات العالمية ومُصَنِعي المُعدات من المقر الرئيسي للشركة في نيويورك. وقد بدأ السيد/ باسلو حياته المهنية في الثمانينيات في مجال التكنولوجيا مع Chemical (Bank)، ثُم أصبح مُحَلِلًا مصرفيًا للاستثمار العقاري.

بالإضافة إلى خبرته المصرفية الواسعة، عمل السيد/ باسلو كمُستشار استراتيجي في مجال صناعة الإعلام والاتصالات في (Booz Allen & Hamilton)، كما شارك في تأسيس شركة (Frictionless Commerce Incorporated) وهي شركة ناشئة لاستحداث البرامج الاستراتيجية في كامبريدج، بماساتشوستس، حيث كان المُدير المالي وعضوًا في مَجلِس الإدارة. كما تَبَوأ منصِب عميد تنمية الموارد في كُلية الطب بجامعة (هارفارد).

حصل السيد/ باسلو على درجة البكالوريوس في الرياضيات من جامعة (بنسلفانيا) وماجستير إدارة الأعمال المالية من كُلية (وارتون).

السيد / طارق عبد الحميد رشدي

يتمتع السيد رشدي بخبرة عميقة في مجالات المراجعة الداخلية والرقابة وإدارة المخاطر حيث عمل سيادته لسنوات طويلة لدى عدد من البنوك والمؤسسات المالية المحلية والإقليمية والدولية. وبالإضافة إلى إدارته لشركته الاستشارية تم اختيار سيادته مفوضًا بالمفوضية المستقلة لتقييم أثر المساعدات المالية ببريطانيا.

وتمتد مسيرة السيد رشدي المهنية لتشمل مصر وأوروبا وأفريقيا والمنطقة العربية. وهو رئيس سابق لقطاع المراجعة الداخلية في البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وبنك التنمية الأفريقي. كما عمل في البنك الإيطالي الدولي في لندن وبنك نوفا سكوشا من بين آخرين.

تخرج السيد رشدي ببكالوريوس اقتصاد من الجامعة الأمريكية بالقاهرة وحصل على دبلوم في إدارة خزينة الشركات من معهد مديري خزينة الشركات المعتمدين. وهو زميل في معهد المصرفيين المعتمدين، وزميل معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين.

الموضوع السادس

إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١

الأمر معروض على الجمعية العامة العادية للموافقة على إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وإخلاء مسئوليتهم عن كل ما يتعلق بإدارتهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

الموضوع السابع

تحديد قيمة بدلات ومكافآت السادة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين للعام المالي ٢٠٢١

الأمر معروض على الجمعية العامة العادية للقرار بشأن تحديد بدلات ومكافآت السادة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية ٢٠٢١ على النحو التالي والمقترح تقديمها من قبل لجنة المرتبات والمكافآت إلى الجمعية العامة للموافقة عليها:

- بدل حضور لكل عضو بمبلغ صافي قدره ٧٥ ألف جنيه مصري سنوياً.
- بدل حضور لجان مجلس الإدارة بمبلغ صافي قدره ٦٠ ألف جنيه مصري لكل عضو، ومبلغ صافي قدره ٧٢ ألف جنيه مصري لرئيس اللجنة سنوياً.
- مكافأة لرئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي بمبلغ صافي قدره ٤٠ ألف جنيه مصري شهرياً.

الموضوع الثامن

تعيين السادة مراقبي حسابات البنك وتحديد أتعابهما عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١

وفقا للمادة ٤٢ (مكرر) من النظام الأساسي للبنك، فالأمر معروض على الجمعية العامة العادية للموافقة على توصية مجلس إدارة البنك – بناء على اقتراح لجنة المراجعة - بتعيين **السيد الأستاذ/ فريد سمير فريد** – الشريك بمكتب "ديلويت - صالح وبرسوم وعبد العزيز - محاسبون قانونيون ومراجعون"، **والسيد الأستاذ/ تامر صلاح الدين عبد التواب رشدي** - الشريك بمكتب " برايس وتر هاوس كوبرز - عز الدين وديان وشركاهم - محاسبون قانونيون " كمراقبي لحسابات البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، والمقترح تحديد الأتعاب السنوية لكل منهما بمبلغ قدره ٢,٨٧٠ ألف جنيه مصريا (بخلاف الضرائب) لمراجعة وإصدار تقارير المراجعة ربع السنوية والسنوية للقوائم المالية والمراكز المالية المستقلة والمجمعة وإصدار التقارير ذات العلاقة وفقا لمتطلبات البنك المركزي المصري وهيئة الرقابة المالية.

الموضوع التاسع

الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال عام ٢٠٢١

الأمر معروض على الجمعية العامة العادية للنظر في الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال عام ٢٠٢١ بما يجاوز قيمته ألف جنيه مصري، وتمنح وفقاً لما ورد بالمادة ١٠١ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وكذلك اعتماد التبرعات التي تمت خلال ٢٠٢٠، والتي بلغ اجماليها ١٢٦,٤ مليون جنيه مصري، وبيانها كالتالي:-

- ٨٠ مليون جنيه لصالح صندوق تحيا مصر لمواجهه الكوارث والأزمات (مبادرة اتحاد بنوك مصر).
- ٣٩,٣ مليون جنيه لصالح صندوق تحيا مصر لمواجهه الكوارث والأزمات لشراء أجهزة كشف عن الفيروس (PCR).
- ٣,٩ مليون جنيه لصالح صندوق الاتحاد الافريقي لمواجهة الازمات.
- ١,٦ مليون جنيه لصالح بنك الطعام المصري.
- ١,٦ مليون جنيه لصالح صندوق كينيا لمواجهة الازمات.

الموضوع العاشر

الترخيص للسادة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين

الأمر معروض على الجمعية العامة العادية للنظر في الترخيص للسادة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بصفة دائمة بالقيام بأي عمل فني أو إداري بأية صورة كانت في أي شركة مساهمة أخرى، وذلك وفقاً لما ورد بالمادة (٩٥) من قانون الشركات رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨١.